

العرب والعولمة: المواجهة الخائبة

نورالدين ثنيو *

العولمة سمة الزمن المعاصر. هي توجّه متواصل نحو تكثيف العلاقات البينية بين الأمم والدول والحضارات والشعوب، فهي تيار دافق لا يتوقف عن السريان والجريان إلى استدراج كل الأشخاص الإعتباريين والطبيعيين في وعاء واحد هو العالم الذي صار قارة واحدة لكل الإنسانية، وانتقلنا من ثم من الحديث عن الحراك داخل وخارج *mobilité et exode* الأوطان إلى الحراك *transhumance* في العالم. فالعالم كوحدة قائمة يَمْتَلئها الإنسان المعاصر حيثما وجد ويمكنه أن يعيش كمواطن في العالم *citoyen / monde*. العولمة لها فتوحاتها، على رأي المفكر العربي علي حرب^(١)، فهي لا تكف عن اقتحام المجالات وفتح الفضاءات وإعادة تفسير حقائق الدنيا والدين.

تاريخنا الراهن ه تاريخ مَعْلُوم يجري في لحظة تشمل الجميع ويحاول أن يدركها الجميع، كل من موقعه في سلّم التقدم. فقد انتهت الجغرافيا، على حد تعبير المفكر الفرنسي بول فيريليو Paul Virilio، كما انتهى التاريخ القائم على الصراع الثنائي الشيوعي الرأسمالي، كما يرى المفكر الأميركي فوكوياما Fukuyama، ومع هذه النهايات بدأ الكلام عن التاريخ الشامل والتاريخ الإنساني^(٢)، في ظل العولمة الممتدة عبر العالم كله صارت الحضارات القائمة تتعايش في لحظة زمنية واحدة، وتتواجد بشكل فوري وتلقائي، على خلاف ما كان يحصل في الزمن الكلاسيكي الطويل حيث حضارة تتجاوز حضارة وفق منطق تاريخي قائم على توالي الحضارات وليس تواجدها المشترك، كما يحصل اليوم. وعليه، فان فتوحات العولمة وليس غزواتها وحملاتها سوف تفضي لا محالة إلى انخراط كل الوحدات الحضارية القائمة اليوم في سلك "المدى العولمي" *une durée mondialisée* لتحقيق حضارة إنسانية ملامحها البارزة التعدد والإختلاف والتنوع وهو ما شرعت فيه أوروبا وأمريكا منذ أكثر من ثلاثة عقود. والإشكالية التي نروم طرحها في هذا الموضوع هي أننا نبحث العولمة كسياق جديد يساعد على إعادة تحديد الوجود الإنساني بعدما صارت العولمة فاعلا زمنيا وحضاريا يفرض نوعاً جديدة من التعامل. هناك مجموعة كبيرة

(* جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة - الجزائر).

من الدول اليوم، وخصوصاً منها العربية التي تعيننا في هذا المقام، أبدت ارتباكاً كبيراً وتخبطاً مرعباً في التجاوب مع مقتضيات العولة في كل تجلياتها ومظاهرها أودى بها إلى الإنهيار والتفكك. سياق العولة فرض نوعاً جديداً من الإشكاليات التي يجب أن ترفع إلى مستوى الزمن الفائق حتى تحظى بالقبول والمعقولة ومن ثم شرعية التناول والبحث. فقد صارت إشكالية الأصالة والمعاصرة ومسألة الهوية بلا موضوع في العالم العربي، ولا تحيل إلى أي اعتبار داخلي يفرضها بشكل حصري، بقدر ما أنها احتاجت إلى أن يرفع مستوى النقاش فيها إلى المستوى الكوني بما ينطوي عليه من معايير وشروط القبول والشرعية.

المواطن من العقد الإجتماعي إلى العقد السياسي

الفرد في أنظمة ما قبل الدولة الحديثة والمعاصرة يتقوّم (مقوماته الشخصية) ويتحدد (مركزه الإجتماعي والقانوني) بناءً على شخصية الحاكم الطبيعية الذي يجسد من الناحية الواقعية والرمزية نظام الحكم أو الدولة في مدلولها التقليدي المعهود في نظام الإمبراطوريات. لكن بعد الثورات الحديثة في إنجلترا وأمريكا وفرنسا، صار الإنسان يتحدد أكثر بناءً على عقد اجتماعي تبرمه الجماعة مع ممثليها لإدارة شؤونها العامة بناءً على آلية الاستفتاء والانتخاب. بداية من مرحلة القرن الثامن عشر الذي سادت فيه نظرية العقد الإجتماعي^(٣)، بدأت تتشكل ملامح الإنسان/المواطن، أي الفرد الأيل إلى أن يكتسب شخصيته من الجماعة الوطنية، تطوّر الوضع الإنسان الذي صار يستمد وجوده السياسي والقانوني والإجتماعي والدولي من العقد السياسي بعدما آل الأمر إلى الدولة كمؤسسات اعتبارية ومرافق عامة، فضلاً عن المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية لتعيد تحديد الفرد بناءً على عقد سياسي تظّهر صورته وأشكاله في مختلف الدساتير والمعاهدات والتصريحات بالاستقلال والانضمام إلى تشكيلات وأنظمة سياسية جديدة، فقد صار الفاعل السياسي هو الدولة كشخصية اعتبارية بدلاً من حكم الشخص الطبيعي.

شهد القرن العشرون ظاهرة نشأة الدول كوحدات سياسية تمارس نشاطها الوطني فضلاً على عملها الدولي، أي علاقاتها الدولية في إطار القانون الدولي، تكرّس على اثر ذلك نظام الشرعية الوطنية ونظام الشرعية الدولية في وحدة من التلازم كشرط لحماية الإستقرار والأمن والسلم في العالم، كما ورد صراحة في ميثاق عصبة الأمم عام ١٩١٩، وفي ميثاق هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.

الدولة في مواجهة العولة... بأي معنى

الدولة في مواجهة العولة، إشكالية تطرح بحدّة في زمننا الفائق، وتطرح على أساس ما

إذا كانت العولمة تساعد على توطيد كيان الدولة أو على عكس ذلك تساهم في إضعافها وزوالها؟ حقيقة هذه الإشكالية من صلب السياق الإنساني الجديد الذي يحكم ويتحكّم في العالم، بمعنى أن الامتحان الصعب الذي يواجهه الدولة هو قدرتها على التعامل مع العولمة الشرط الوجودي الرأهن. ولعلّ التحدي الكبير الذي يطرح على الدولة في هذا الصدد هو قدرتها على التواصل مع الحياة الدولية في سياقها الجديد، والمقصود بالسياق الجديد هو الواجبات والمقتضيات التي صارت تفرضها الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية الجديدة، أي أن تلعب الدولة كشخصية اعتبارية دورها الفاعل في الحياة الدولية، فهي علاوة على كونها كيان وطني يمثل المجموعة الوطنية، فهي أيضا فاعل دولي على صعيد العلاقات الدولية العامة، ومن هنا وجه العولمة في حياة الدولة المعاصرة.

وفي الواقع، فإنه مع تزايد وتيرة العولمة في مختلف مظاهرها وتجلياتها زادت حدة سؤال السيادة في الدولة الراهنة، هل العولمة تهدد سيادة الدول وتنقص منها أم أنها، على العكس، تساهم نوعاً ما في تمتين السيادة عندما تؤازرها اعتبارات خارجية ونشاط معتبر للدولة في الخارج؟ ومن معاناة الوضع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم نرى أن الكثير من الأمور تغيرت وتحولت في كل مظاهر وجوانب الحياة الدولية، بناءً على قدرة الدولة على التجاوب مع مسار العالم المعاصر والشروط الجديدة والمتجددة التي يفرضها، وإن الدول المتقدمة أو المتأخرة تم تحديدها وفق هذا الإعتبار الجديد وهو: القدرة على مساندة العولمة والتعاطي معها في آخر تجلياتها. وقد بات معروفاً، أن الدول الأوروبية مع أمريكا الشمالية هي أبرز الدول التي تجايل مسار العولمة الراهن وأقدرها على الإنتاج وفق متطلباتها، ومن ثم توصف بأنها الدول المتقدمة، على خلاف ذلك نجد دولاً أخرى تعاني من اللحاق بالزمن العالمي الجديد ومساندة وتيرة العولمة هي التي توصف اليوم بالدول المتخلفة، وبين الصنفين من هذه الدول توجد مجموعة أخرى من الدول الطالعة التي تعاند في سبيل التوصل إلى مرتبة الفاعل الدولي كأفضل سبيل للحفاظ على كيان الدولة ذاتها، أي تلك الدول التي تعاملت وتفاعلت بشكل ايجابي وجاد مع مقتضيات العولمة في آخر طرازها. من جملة البلدان التي تعاني من القدرة على التماشي مع وتيرة العالم الجديد، البلدان العربية التي لم تحقق بعد شرط الدولة القائمة بذاتها كشخصية اعتبارية ومؤسسات عمومية غير قابلة للملكية والاستئثار الشخصي. فقد كان تحدي العولمة كحراك دولي كاسحا عليها إلى حد أن أنظمتها الحاكمة بدأت تتهاوى الواحد بعد الآخر، معبرة عن فساد نظام الحكم وتأخره الفادح عن النظرية السياسية الحديثة في الحكم، وكما تقتضيتها حركة العولمة في آخر مراحلها عندما ترشح الدولة كفاعل على الصعيد الدولي. فبفعل تراكم الفساد، أي افتقار القدرة على التجاوب مع مفردات ومعاني العولمة، كسياق حديث وما بعد الحديث ظهرت الثورات العربية الشعبية التي أطاحت، ولا تزال تطيح،

أنظمة الحكم السلطوية البائسة. تشابهت مقدمات ظهور البلدان العربية كدول ذات سيادة في العصر الحديث في أنها خاضت كفاحاً تحريراً ضد الإستعمار الأوروبي، وأن النخبة التي تولت الحكم تمادت في الحكم إلى حد التماهي بين الشخصية الطبيعية للحاكم والشخصية الاعتبارية للدولة ولم توفق في ترتيب المرور والانتقال إلى الحكم الديمقراطي، كما تقتضيه النظرية السياسية الحديثة، لا بل هذا التماهي بين الشخصيتين هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى انهيار نظام الحكم بانهيار الشخص الحاكم ثم تلبك وتخبط الدولة نفسها. وعليه، فإن غياب وتغييب الديمقراطية في أنظمة الحكم العربية الحديثة هو الذي كشفتها العولة وكانت سببا في الإطاحة بأنظمة حكمها. ونرصد أسباب التعثر والإخفاق في قدرة البلدان العربية في التجاوب والتعامل مع السياق الراهن في :

- قامت الدولة، ما بعد العصر الكولونيالي، على السيادة التي تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية وكذلك من الشرعية الدولية التي تلتئم من أعضاء المجتمع الدولي في مؤسساته الحكومية وغير الحكومية. فبسبب الحرب العالمية الثانية وتداعياتها صارت الشرعية الدولية شرطا ضروريا لاكتساب الصفة القانونية والسياسية كفاعل في الحياة الوطنية والحياة الدولية أيضا. تلازم السياسة الداخلية والسياسة الخارجية حالة جديدة يجب الأخذ بها كقاعدة من القواعد التي تتعامل بها الدولة الحديثة والمعاصرة. ومع زيادة مظاهر العولة الآيلة دائما إلى توحيد الأنماط والصيغ والقواعد، تأخرت البلدان العربية في التجاوب مع قواعد العمل السياسي على الصعيد الداخلي كما الخارجي، حيث جرى التركيز حصرا على السيادة الداخلية دونما اكتراث يذكر على صعيد الشرعية الدولية وشروط المؤسسات الدولية. وهكذا، وقع الإرباك الفادح في الأخذ في الاعتبار بالسيادة الداخلية والشرعية الدولية على قدر واحد من التعامل، حتى لا يؤدي ذلك إلى خلل في بنية السلطة الشرعية، ومن ثم انهيارها. فقد جاءت البلدان العربية بناءً على اعتراف دولي لحركاتها الوطنية، وكان الأمر يتطلب أيضا احترام هذه الشرعية في ممارسة الحكم على صعيد الداخل كما على صعيد الخارج. إن تكامل الدور المحلي والدولي في نشاط الدولة الحديثة والمعاصرة صفة وخاصة من أجل أن تتمكن من أداء الدور الوجودي لها في الحياة الوطنية كما في العلاقات الدولية^(٤) وعليه، وعند نهاية التحليل، نجد أن البلدان العربية التي لاذت بالسلطة المحلية واعتبرتها غاية في ذاتها هي التي صارت توصف بالنظام السلطوي وانهارت بعدما باغتتها الشرعية الدولية في سياقها المعولم. فقد أتنها الضربة من الجهة التي تنكرت لها أي ضرورة التعامل مع قضايا العالم والعولة بروح من الإنصاف والجدية والإيجابية.

- الجانب الآخر في تعثر البلدان العربية في التعامل مع السياق الراهن، هو أن وضع المواطن، لم يعد يتحدد فقط بقوانين تفرضها الدولة ولا تأخذ نصيبها من النقاش العام ومن المداولات العامة، بل المواطن يتحدد بما هو قادر على امتلاك الوعي الكافي الذي

يُمكِّنُه من الحرص على أداء دوره كفاعل في الدولة والمجتمع سواء أكان المجتمع سياسياً أو مدنياً في المعارضة كما في الحكم. ومن هنا، فإن الذي يحدد الدولة هو أيضاً المواطن، وأنها لا تكسب شرعية الوجود الحقيقي في غياب المواطن الفاعل الذي يتفاعل مع مقتضيات وتطورات مؤسسات الدولة إلى آخر أشكالها وصيغها وتعبيراتها. ومرةً أخرى لا يعوزنا التحليل والنقد لكي نشير إلى أن ما يعرف بالربيع العربي هو ثورات لجماهير عانت لحقب زمنية طويلة من الإبعاد والإقصاء والتهميش والسجن والنفي والمسح السياسي والمدني والتشويه العمراني الذي يحول دون اكتساب مواصفات وخصائص المواطن الحديث والمعاصر. فالثورات التي تجري اليوم في غير بلد عربي هي التنديد المتأخر للشعوب العربية لخصصة الدولة العربية وامتلاكها من قبل الشخص الواحد، العائلة الواحدة والحزب الواحد.. فقد بهت الخطاب الرسمي وفقد معناه من فرط افتقاره للحياة واحترافه النفاق كبديل عن أسلوب الواقعية والحكم الراشد وثقافة المؤسسة العامة وقانونيتها.

- في موضوع الدين والدولة، يجب الإشارة إلى أن الدولة/ السلطة العربية هي دولة الحزب أو الفرد أو العائلة التي تستند بالقوة والتعريف إلى السلطة العسكرية، ومن هنا الإشكال/ الأزمة الكبيرة التي تجتاح العالم العربي في تكوين ونشأة دولته. فالذين تولوا السلطة سواء كان مجيئهم عبر الانقلاب أو التحرر من الاستعمار أو بمساعدة الاستعمار كلهم تداولوا الحكم كثقافة جماعة أو عائلة أو حزب، تعاملوا مع الدولة ك مجال قابل للتمليك والاستئثار والاحتكار إلى أن وصل الأمر إلى مرحلة التوريث. فقد اختزلت الدولة العربية الحديثة في الزعيم الواحد أو الحزب الواحد أو العائلة الواحدة، وبسبب هذا الاختزال تعطلت نشأة الدولة وتطورها على أساس من المؤسسات العامة والمرافق والخدمات التي تتعامل مع المجتمع بناء على الحقوق والواجبات وليس وفق الولاءات والانتماءات، ومن ثم ضاعت أكبر فرصة في الزمن الحديث والمعاصر لتكريس مفاهيم وآليات وثقافة الدولة التي لا تزول بزوال الرجال والأحزاب والعائلات. إن الدولة العربية لم تتحرر بعد من أسر الدكتاتورية والاستبداد والنزعة السلطوية، وحُرمت بالتالي من الانتماء إلى الحراك التاريخي العادي الذي يمكنها من كتابة تاريخها الفعلي. فقد تبين، في سياق الربيع العربي، وهونوع من الإستقلال الثاني للشعوب العربية^(٥)، أن الأنظمة العربية السابقة كانت تتحرك خارج التاريخ وخطابها الرسمي وخارج النص والبيان الذي يمكن أن تتفاعل معه الأجيال القادمة من الجماهير والمواطنين العرب.

الأصالة والمعاصرة في زمننا الفائق

في ظل الوضع الدولي الراهن، لا يزال الفكر العربي والإسلامي الحديث يترنح بين ثنائية

الأصالة والمعاصرة كمخرج لأزمة النهضة العربية الحديثة. فقد كانت إشكالية الأصالة والمعاصرة أو الإسلام والغرب أو التراث والحداثة كلُّها مسميات لإشكالية واحدة لم تتمكن إلى اليوم من حسمها لكي ندخل، نحن العرب والمسلمين، الحداثة في كل تجلياتها ومظاهرها وجوانبها المختلفة، ولعلَّ العائق الكبير الذي حال دون ذلك هو النظام العربي التسلسلي الذي اكتفى في نهاية التحليل بتمديد عمر الإستعمار باستعمار وطني على حد تعبير المفكر المصري الراحل أنور عبد المالك.

إشكالية الأصالة والمعاصرة تطرح مشكلتين أساسيتين وفي لحظة زمنية واحدة هما مشكلة الأصالة ومشكلة المعاصرة. فقد عالج الفكر العربي الحديث والمعاصر مشكلة الأصالة وكأنها أمر جاهز يأخذ من التراث والدين فقط، كما عالج مشكلة المعاصرة وكأنها هي أيضا مسألة جاهزة تؤخذ من الغرب، بينما موضوع الإشكالية برمته هو النظر والتفكير في "الأصالة" كمبحث يحتاج في معالجته إلى فكر ناهض، كما يرى المفكر المغربي محمد عابد الجابري^(٦)، وفي الوقت نفسه يتطلب موضوع المعاصرة النظر والتفكير في الحداثة وشروط تبيئتها وتوطئتها في عالمنا المعاصر، على أن يجري ذلك في مجال عام يحترمه الجميع بما في ذلك الحكام والمجتمع الدولي. فقد كان لغياب الحرية السياسية والمجال العام، وفق نظرية أبارماس Habermas، أثره البالغ في تزييف موضوع إشكالية الأصالة والمعاصرة لكي تتحوَّل إلى تركيب مفتعل وغير متجانس برر سلطة القمع سواء أكانت السلطة سياسية أو دينية، مع كل التداعيات والنتائج التي نشهدها في عقود عربية سابقة، وما يجري في الوقت الراهن : العولة ترتد على من لا ينطلق وفق متطلبات التاريخ المعاصر، كما تنتقم من الدول التي لم تحفل بأهم شروط البقاء وهي الديموقراطية من حيث الوعي بمفهومها ومن حيث الإحتكام إلى أليتها.

في مسألة الأصالة

تعامل الفكر العربي والإسلامي الحديث مع الأصالة على أنها التراث القديم ومنجزاته الحضارية طوال القرون التي عُرِفَت بالعصر الذهبي العربي الإسلامي. بينما تعاملت الجماهير العربية مع الأصالة على أساس أنها إسلام السلف الأول من الأمة الإسلامية وكل شيء يجب أن يقاس على منظومة الشريعة الإسلامية، كما أن الأصالة تعني أيضا في وعي العربي الحديث والمعاصر اللغة العربية والتقاليد والأعراف، وكل هذه الأمور، كما هو واضح، تحيل إلى تاريخ ماضي، أي الماضي الذي يتحكم في الحاضر ويصادر في الوقت نفسه على المستقبل. وهذا الوضع أي التطلع الدائم إلى الخلف بدلا من الأمام هو الذي أدخل العقل العربي الحديث والمعاصر في مأزق وجودي لم يتخلَّص منه بعد، ويحاول أن يفعل ذلك من خلال الثورات والتحويلات التاريخية التي تحدث اليوم في غير بلد عربي.

والحقيقة، أن الأصالة، هي الفعل الأصيل، أي أنها تُطلَب كفعل يجب انجازه وتحقيقه، وليس التعويل أو الاتكال على قيم ومنظومة ومفاهيم ونمط عيش تنتمي كلها إلى الماضي، وبمعنى آخر الأصالة كمفهوم هي بمعنى الفعل الأصيل الذي ينطوي بالضرورة على الجودة والفعالية والاستحقاق والقبول، لأنه جاء عبر الإبداع الذي يتواصل مع السابق ولا يلغيه وإنما يتخطاه نوع من التخطي بحيث يؤكد أنه جاء من صلب التراث ومن التاريخ الماضي. وكون الفعل الأصيل من الماضي لا يضير الموضوع في شيء لأن كل الإنجازات وحركات الإنسان والمجتمعات تتم في التاريخ وتُقَوِّم على أساس تاريخي معقول وعلمي، يتخلص من كل البقايا والرواسب والغثاء الذي لا يليق بالعصر الحديث والمعاصر. وبهذا المعنى فالأصالة هي ما يبقى صالحا وفق التقييم والذوق والعقل الحديث، ومن هنا فالية الفعالية والتقويم هي الإجتهد على مستوى قراءة الماضي، ليس للتشريع للماضي وحل قضايا قديمة لم تعد هناك ما يعادلها أو يماثلها، بل الاجتهاد الفكري وتقديم الجهد العملي في سبيل حل قضايا الإنسان العربي الحديث والمعاصر وفق مرجعيات وأطر تفكير وتحكيم العلوم الراهنة.

انصرف الوعي العربي الحديث حيال الأصالة إلى جانبها المتعلق بالدين واللغة والعادات والتقاليد، وقلما أُلْتفت إلى الطراز الهندسي الذي تبنى به المدن والبلدات والحواسر الجديدة لتعطى الذوق العربي والإسلامي وتتواصل مع التاريخ في كل مراحلها. وغاب أيضا عن الوعي العربي الحديث والمعاصر البحث الفلسفي والعلمي والأدبي والفني الذي يعيد الإعتبار إلى التراث العربي والإسلامي من حيث تربية الذائفة على اللغة العربية وقدرتها على الإبداع الفكري والتشريعي والفني. والحقيقة أننا لم نحضر إلى هذا النوع من بحث الأصالة الا مع مطالع عصر النهضة العربية الحديثة وإن في حدود ضيقة جداً، بحيث يمكن القول إن الفعل الأصيل بقي مشروعا لم يكتمل.

ما ساد طوال قرون التخلف العربي والإسلامي إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى تقريبا هو ثقافة الفقه وأصوله، أي محاولات القياس على أصول ومنظومات فقهية من التراث، على اعتبار أن الأصل هو الصح والأفضل، ومن ثم ضرورة القياس عليه، مع أننا نعرف جيدا أن الأصل المراد القياس عليه له أصل أيضا، وهكذا دواليك إلى أن نصل إلى قناعة بضرورة تحقيق أصول خاصة بكل عصر، لأن كل عصر جديد هو جديد بما ينطوي عليه من مفاهيم وأطر معرفية ومرجعيات ثقافية ومنظومات فكرية. وتظهر المنظومات الجديدة وما تنطوي عليه من خلفية ثقافية، هو التطور الذي حصل في مجالات الدولة والمجتمع والعالم الجديدة التي أبداعها الإنسان من خلال انجازاته العلمية. ومن جملة المجالات الجديدة التي ما زالت عصية على الوعي العربي لكي يدركها ويحقق التطور بها، المجال السياسي، الذي بقي حكرا على الفرد القائد الدائم أو الحزب المستبد الأبدي أو العائلة

التقليدية الحاكمة: هذا المجال صار يحتاج، بعد الطفرة الهائلة التي حلت بالعالم المعاصر، إلى إدراكه بوعي كبير لأنه يتعلق بهوية المواطنين العرب والمسلمين وبهوية وكيان الدولة العربية أيضا الذي يتوقف وجودها على وجود فاعل للمواطنين. هذا ما يتعلق بالمجال السياسي، ناهيك بالمجال الاقتصادي الذي يعد عصب الحياة المعاصرة ومجال التعليم والبحث العلمي النظري والتطبيقي، بناء المدن كفضاءات عمرانية للمواطن وللدولة، مجال العلاقات الدولية لتثبيت وتكريس شرعية الوجود واستحقاق العضوية في الهيئات والمؤسسات الأممية. ولعل هذه المجالات الجديدة هي التي تستحث العقل العربي إلى طرق موضوع الحداثة في مقابل موضوع الأصالة أو التراث.

وهكذا، فإن التعامل مع الأصالة بتجربتها من الإجهاد والنظر والقدرة على تعقلها في سياقها التاريخي، وهذا ما حدث في العصر الحديث في العالم العربي والإسلامي، حولها إلى أصولية، نزعة إيديولوجية صارمة تقف عند الأصول كحقائق أبدية لا يمكن زحزحتها، تتمسك بالنصوص الأولى وتتعامل مع التراث بذهنية رجعية، تعدم في لحظة واحدة الحاضر والمستقبل.

.. وفي مسألة الحداثة قبل المعاصرة

الحداثة في تعريفها البسيط هي قدرة على خلق الحدث واستثماره إلى آخر نتائجه وتداعياته. تعريف الحداثة على هذا النحو يستوجب توافر القدرة ثم الإبداع والخلق ثم ترتيب الفعل والتعامل مع أثره أو كما يقال فعل الفعل. وهذا يعني وجود عقل يُظهر قدرة على انجاز الجديد. تلك هي حقيقة الحداثة كما تعاملت معها الدول المتقدمة في اللحظات التاريخية التي سعت فيها إلى تخطي العصور القديمة والعصور الوسطى كما فعلت مثلا الدول الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية، وكما تسعى في الظرف الراهن البلدان الطالعة أو ما يعرف بدول منظومة "البريك" BRIC^(٧)، كل الذين انخرطوا في سياق الحداثة انخرطوا في خلق الأحداث الجديدة على تنوعها وأشكالها : الحدث العلمي، السياسي، الإقتصادي، العمراني والبيئي، وإعادة صياغة وتشكيل متواصل للحياة الدولية في لحظتها المعاصرة، أي مجالية اللحظة العالمية ومعاصرتها في آخر تعبيراتها وتجلياتها.

وعلى خلاف ذلك، نجد العالم العربي بالكاد يخرج من العصور الوسطى لكي يدخل العصر الحديث ويساهم في إشكالية الحداثة من موقع الفاعل وليس المتلقي. فدول العالم العربي، رغم توفر بعضها على لحظة الإقلاع للدخول إلى الحداثة، بقيت تراوح في طرح الاسئلة نفسها التي طرحتها النهضة العربية الحديثة، أي نهاية القرن التاسع عشر، وأن تاريخها منذ ذلك الوقت هو سعي دائم إلى التقليد والترجمة والمحاكاة والاستيراد والاقتباس. وكان لهذا المسلك عواقبه الوخيمة على الوضع العربي العام من حيث إحكام

بنية التخلف والإستبداد السياسي والتنمية المعكوسة. وعليه، فإذا كنّا اليوم نعاني أزمة حادة في نظام الحكم فالسبب يعزى إلى غياب إمكانية التداول والمناوبة في إدارة الشأن العام وتدبير حياة الدولة والمجتمع وفق آلية التعديل والإصلاح والتغيير التي تشترطها الديمقراطية في العصر الحديث والمعاصر. أجيال عربية كاملة لا تزال تنتظر لأكثر من قرن، المساهمة في تحمل مسؤولية الحكم وما يترتب عليه.

ما نعاني منه في العالم العربي، والجزائر بوجه خاص^(٨)، استعصاء تكوين الدولة الحديثة وفق مقتضياتها وشروطها التي تتحدد بجدلية المواطن والمؤسسات العمومية. فالتفاعل العضوي بين المواطن والدولة هو الذي يعبر في نهاية التحليل والمطاف الأخير عن وجود سيرورة إبداع وخلق للحدثة السياسية في البلدان العربية، والذي سوف يسمح بوجود الحدثة العلمية والفنية والرياضية ناهيك بالتطور في المجال الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

في المجمل والمحصلة، أن العالم العربي لم يدخل المعاصرة التي تعني مجايلة سياق العصر في عالميته، بل بقي العرب، بسبب فساد نظام الحكم عند لحظة النهضة العربية الأولى التي طرحت فيها إشكالية الحدثة ولم تقدم الإجابات، وبقيت تطرح إلى اليوم وكأن الزمن العربي زمن راكد لا يتحرك، يتلقى التحوّلات والتغيّرات وأثار السياسة الدولية ولا يتقدم. فحقيقة البلدان العربية حقيقة جغرافية لوجود النفط، ومن ثم فهي تمثل حلقة في مشروع الدول الكبرى، ولا تقوى على الفعل السياسي حتى الوطني منه^(٩).

الهوية قاعدة لشخصية دائمة التّشكّل

وعي الإنسان لنفسه لا ينفصل عما يدركه هو عن ذاته فحسب بل بما ينظر إليه الآخر أيضا. فالهوية هي حاصل تقاطع رؤى بين الذات والآخر، كأفضل سبيل لتفادي التفكير الأحادي على مستوى النظام السياسي والنزعة الظلامية على مستوى التفكير الديني أو السّيّجات المغلقة les clôtures dogmatiques على ما يرى المفكر محمد أركون. والعولة كإمكانية لا تكف عن التوسع والانتشار وكشف المجالات وفتحها تساعد على تجنّب الهويات القاتلة^(١٠)، على ما يرى أمين معلوف^(١١)، التي تقوم على الطائفية والأحادية والذات كمرجع وحيد، وعلى الخروج من الدوائر الفاشية والظلامية والسلطوية. فالهوية في صلتها بالعولة هي مشروع مفتوح تتقاطع فيه الأنظار بحيث الذي ينظر إلى الآخر ينظر إليه الآخر بدوره. وهكذا، فسياق العولة يساعد على حدوث النظر والمنظور في الوقت نفسه وللشخص ذاته.

الهوية اليوم، وفي السياق العالمي والتاريخ الشامل هي بالتعريف المواطن الفاعل الذي يستمد وجوده ليس من القبيلة أو العشيرة التي ينتمي إليها ولا حتى البلد الذي يحمل

جنسيته، بل هو المواطن الذي لا تعرف الدولة إلا به، يتطلع إلى ممارسة حقه السياسي في إدارة الشأن العام، يتحدد مركزه الاجتماعي والقانوني بناء على نظام مدني سليم يسمح بالتنقل والتحول والتغيير وفق قوانين بلده أوقوانين المجتمع الدولي. إذا كان الإنسان حيوانا عاقلا واجتماعيا فأن له أن يكون حيوانا عالميا(١٢).

وضَعُ الإنسان في الزمن الفائق، لا يتحدد فقط بما تفرضه قوانين ولوائح الدولة ولا حتى العادات والتقاليد التي ينتمي إليها، لأن الدولة أيضا تتحدد بوجود المواطن الذي لا يكف عن التطور والنماء في سياق مجتمعه أو مجتمعاته التي ينتمي إليها إن في الداخل أو الخارج. فقد صارت حالة الحراك والتنقل والتواصل حالة ملازمة للإنسان المعاصر تجعله يكسب ملامح وخصائص هويته بشكل دائم لا يتوقف، إلى حد القول إن الهوية معطى غير تام أيل دائما إلى التشكل والتكوين، وعليه فإن مبدأ الهوية كما عرفه الفلاسفة أي هو لا يستوعب حالة الإنسان في هويته الراهنة التي تساق وتجارى العالم بأسره، فالإنسان بإمكانه أن يحمل أكثر من جنسية وينتمي إلى العالم كموظف عالمي ينتمي إلى شخصية اعتبارية دولية سواء أكانت حكومية أو غير حكومية. وفكرة الشخصية الاعتبارية الدولية هي التي تجعل الإنسان لا يبدي كثيرا انتمائه إلى جنسية معينة أو قومية محددة ولا يراهن على الهوية الدينية أو العنصرية أو اللغوية، ففكرة التعالي والتخطي وتجاوز الإعتبارات القومية هي الرهان الحقيقي للهوية في آخر تعبيراتها المعاصرة.

وهكذا، ونحن نتابع الوضع الإنساني، يجب أن نعترف: بقدر ما أن المواطن موجود وفاعل في حركية المجتمع سواء أكان المجتمع سياسيا أو مدنيا، فإن الدولة كمؤسسة ذات شخصية اعتبارية لا تأخذ أسمها الحقيقي إلا بعد أن تضمن للمواطن الوضع القانوني والسياسي الذي يضيف على الدولة اعتبارها ووجودها الشرعي. فلا يمكن أن نخلص إلى أي تعريف للمواطن إذا لم نتأكد بشكل أمين من وجود العلاقة العضوية بين المواطن والدولة. إذا كانت المجتمعات الغربية قد قطعت فعلا خطوات عملاقة في مسألة المواطنة وصلتها بالدولة فإن المجتمعات المتخلفة ومنها على وجه التحديد المجتمعات العربية لا تزال تعاني الغموض والإبهام في وضعية المواطن وفي وجود الدولة كمؤسسات عامة نزيهة متعالية عن الأغراض الخاصة وتلاعبات وسطوة المؤسسات "العامة" المخصصة، أي تلك التي يعتبرها القانون تابعة للدولة لكن، وفي حقيقة الأمر يمتلكها خواص جاؤوا من القطاع العام للدولة بناء على عقد زبوني تم بين أطراف من الدولة / السلطة وأطراف أخرى من التجار والموظفين الجدد الذين ينفذون مشاريع وبرامج اقتصادية وتجارية يعدها إليهم الطرف الموجود في السلطة. واضح من هذه الصيغة الوجودية التي يحضر بها الطرفان اللذان يمثلان الوجه والقفا للسلطة الحاكمة لا يكشف باستمرار الوجه الحقيقي للدولة كما الوجه الحقيقي للمواطن، ويقطع العلاقة العضوية التي تلازم بينهما من حيث مزيد من

الوضوح والتطور. وفي زمن العولمة بما هو زمن مُتسارع متجه إلى استيعاب الجماعات والإثنيات والقوميات وكافة الوحدات السياسية والمهنية إن على صعيد الدولة الواحدة أو على الصعيد الدولي، نحو وعاء واسع هوالكون ليصبح القارة الجديدة لكل البشر سواء أكانوا ينتمون إلى العالم المتخلف أو العلم المتقدم، فالصلة بين العالمين لا تني تتقارب وتتزايد على نحو يطرح مسألة الإنسان في هذه القارة الجديدة كإشكالية مواطن في العالم. وعليه فإن أفضل سبيل لإدراك حقيقة الإنسان كمواطن في دولته وفي العالم هي المقاربة الانتروبولوجية التي تتعامل مع الإنسان على كل مستوياته وخصائصه ومميزاته التي لا تكف عن التغيّر والتحوّل لكي يحقق المواطن حقيقته في آخر مراحلها التاريخية بحيث يعبر فعلا عن الصلة العضوية بين المواطن والدولة : الدولة بالمواطن والمواطن بالدولة. وعليه، فمقاربة الإنسان المواطن مقاربة انتروبولوجية تسمح بإمكانية ربط الإنسان بالعلم في آخر مراحلها التاريخية، ومن ثم التأكد من تطور الإنسان بتطور العلم والعالم على حد سواء. الانتروبولوجية كما عرفها العالم الفرنسي كلود ليفي ستروس "هي علم الإنسان الذي يعرف ويتحدّد بقدرته على التطلع إلى معرفة الإنسان الكامل الذي يدرس من ناحية الانتروبولوجية الإجتماعية انطلاقا من انتاجاته، ومن ناحية الانتروبولوجية الثقافية انطلاقا من تمثّلاته"^(١٣)، إن هذا التعريف الذي يحدد الإنسان من حيث قدرته على الإنتاج الإجتماعي والإنتاج الثقافي يمنح الإمكان على تواصل الإنسان مع كل البيئّة التي تساعد على التطور والنماء سواء تعلق الأمر على النموالمادي أوالثقافي المعنوي. وصلة الإنسان بالانتروبولوجية هي التي تحثه دائما على المطالبة بتحسين شروطه الإجتماعية والبيئية والسياسية والوجودية بشكل عام أي فرض الشرط الإنساني الذي يتماشى مع وجود الإنسانية برمتها. ولقيمة وأهمية التحديد والتعريف الانتروبولوجيا للإنسان، خاصة في زمن العولمة، نضيف التعريف الحديث جداً الذي يعطيه الباحث الانتروبولوجي أرجون أبادوري المعروف بدراسات ما بعد الكولونيالية، وخصوصاً صلة فقراء العالم بما يجري في العالم في آخر مراحلها التاريخية، يقول: "تواصل الانتروبولوجية اليوم على ايلاء أهمية أكثر لمنطق الإنتاج وإعادة الإنتاج، ولقوة الثقافة، وحيوية الذاكرة، ومجرى العادة، والحراك الروتيني للحياة اليومية، وحيلة التقاليد في الحياة الإجتماعية، بما في ذلك في الجماعات الحديثة جداً، مثل المراكز العلمية، اللاجئيين، المهاجرين، الإنجلييين، نجوم السينما..."^(١٤).

إن العلاقة العضوية والجدلية أيضا التي يجب أن تدرك إلى حد الوعي بها كحقيقة الحقائق هي الوقوف الدائم على السياق الذي يتطور فيه المواطن لمعرفة درجة انتسابه إلى الدولة ليكشف مدى توفره على خصائص المواطنة ومدى انتساب واستناد الدولة على المواطن. وعليه، فإن المقاربة الانتروبولوجية، بما هي علم الإنسان، يجب أن توظف لمعرفة الإنسان كإنسان تخاطبه كل قوانين الدولة والعالم في زمن العولمة، إنسان لا يكف عن

التطور باكتساب خصائص وملامح وإمكانات جديدة، تحتاجها الدولة التي لا تكف بدورها عن التطور والنماء والتّزّه والتّجرد واكتساب الصفة العمومية بعيداً عن الأمزجة الشخصية للحكام واستبدالهم وطغيانهم وبعيداً أيضاً عن الهيئات والمجالس المزيفة التي تعد في حقيقة الأمر امتداداً للحاكم المستبد الفاسد.

اعتماد المقاربة الانتروبولوجية يكشف من جملة ما يكشف ضرورة ربط مصير الدولة بمصير المواطن، على أساس من الاعتماد المتبادل والصلة البيئية بحيث لا يستغني أي طرف عن الآخر بالقدر الذي لا يُعرّض الصلة العضوية بينهما إلى أي ضعف أو وهن أو تلاشي واضمحلال، كما يقدم لنا ذلك المشهد العربي في الوقت الراهن. فبعد عهود من الإستقلالات العربية، ركن النظام العربي إلى الحكم المستبد وتمادى فيه إلى أن جاءت الثورة الكاسحة جواباً لا يهادن السلطة الفاسدة. وفي الحالة الجزائرية، صرنا اليوم، نحضر ونعاين عن كثب توتر الصلة بين أفراد المجتمع، الذين بالكاد يدركون بأنهم مواطنون، وبين الدولة، التي لا تكاد تدرك بأنها شخصية معنوية واعتبارية من فرط تماديها في احتراف النشاط الزبائني مع الدوائر المغلقة والفاسدة^(١٥).

عندما نعتمد المقاربة الانتروبولوجية في قياس الوضع العربي ومنه الجزائري، سندرك حقيقة القطيعة التي حصلت بين المواطنين الذين أفترض نظام الحكم وجودهم لتبرير قيام الدولة وحياتها على الشرعية الدولية والعضوية في هيئة الأمم المتحدة كشرط لوجود الدولة في تاريخ العالم المعاصر، وبين الدولة التي صارت في وعي المواطنين مجرد سلطة يمارسها الحاكم، أو الحزب أو الأسرة بنشوة تحقيق المال والجاه والسؤدد. ومن هنا، تمدُّنا التجربة العربية القائمة اليوم في غير بلد عربي على انهيار الدول بانهيار أصحابها، حالة العراق، ليبيا، سوريا، اليمن... أما في الوضع الجزائري فالتوتر الإجتماعي يزداد طرداً مع ضعف الدولة ومؤسساتها وعجزها عن معالجة الأزمات والمأزق والمعضلات التي تتخبط فيها، وصار تاريخ الجزائر في العقود الأخيرة تاريخ مأزوم يصعب كتابته من شدة انفصال الشعب عن السلطة. حالة العجز التي لازمت السلطة في الجزائر تعزى بالأساس إلى أنها من صنع السلطة نفسها، بمعنى أنها هي التي تتسبب فيها سواء أكانت تدرك ذلك أولاً تدرك. فالمقاربة الانتروبولوجية وحدها كفيلة بتقدير مدى مسؤولية مؤسسات الدولة عن كل المشاكل والأزمات التي تعاني منها الجزائر منذ عقود من الزمن، لعلّ آخرها ما يجري في منطقة غرداية التي تنذر بنشوب فوضى عارمة تطاول الوطن كله.

عندما نقارب موضوع فتور الصلة بين المواطن ومؤسسات الدولة مقاربة انتروبولوجية سوف نضطر إلى طرح السؤال الخطير والقاتل، غصبا عنّا، وهو: ما نوع الأزمة التي إذا ظهرت واشتد أوارها، بسبب وجود ركام من الأزمات التي لم تحل وتعالج، تؤدي فعلاً إلى انهيار ليس نظام الحكم فحسب، بل إلى انهيار المجتمع نفسه لغياب معارضة معتبرة

امتحنت خبرتها وتجربتها في المجال السياسي العام الذي كان موصداً في وجهها، ومن ثم يصعب تصوّر وجود جهة تستطيع أن تتولّى الحكم لتجاوز الأزمة، فالأزمة صنيعة السلطة التي لا تعرف كيف تخرج منها لأنها قائمة على شعار قاتل لا يقبل الخيار، بل خيار واحد النظام القائم أو الدمار؟! وما يجري ترقُّبه في الوقت الراهن، هو هذا بالضبط، أي نوع الأزمة التي سوف تعصف بالبلد لأن السلطة لا تجيب ولا ترد إلا بالمماطلة والتسويف والتأجيل والمراهنة على عامل الوقت لتميع الطول وتجنب إسعاف الأوضاع وعلاجها. وصفوة ما يمكن أن ننتهي إليه في هذا البحث النتائج التالية:

- العولة سياق تاريخي يحمل الجميع على التجاوب مع آخر مقتضيات الحداثة والمعاصرة، - العماد القوي والأساسي الذي يوفر إمكانية وجود الدولة في زمن العولة هو المواطن الذي لم يعد يتحدد بالاعتبارات التقليدية كما جاءت في الفكر السياسي لعصر التنوير أي نظرية العقد الإجتماعي، لا بل بقدرة الإنسان على استيفاء مقتضيات الحياة الراهنة، كما تملّيها العولة في آخر انجازاتها على الصعيد المحلي كما على الصعيد الدولي، أي نظرية "العقد السياسي" الذي يخاطب المواطن في بلده كما يخاطبه ويتعامل معه كمواطن - العالم.

- العولة مفهوم فاعل يتعامل معه الجميع بالقدر الذي يساعده على مواكبة إيقاع التاريخ في تجلياته ومظاهره الأخيرة. العولة فاعل كوني يمنح السلطة الشرعية، ويعطي المعنى للعلاقات الإنسانية. وكل تأخر عن الوصول إلى هذا المستوى من القدرة على الفعل يفضي لا محالة إلى التراجع والتخلف، إذا لم نقل الإنهيار والتفكك على ما نرى في العالم العربي اليوم.

- وتبعاً لما سبق، فإن الفرد في زمن العولة أصبح أو يجب أن يصبح كائناً قابلاً للتشكل إلى فاعل ليس في بلده فحسب، بل في كل بلد يرحل أو يلجأ إليه حتى يحصل على مرتبة المواطن الفاعل بعدما أتاحت له آليات وأدوات وتقنيات منظومة العولة كل ما يحتاج إليه ليصير كذلك. فالإنسان لا يأخذ هويته بكاملها من الدولة التي ينتمي إليها، بل من البلد في الخارج الذي يوجد فيه في المعارضة أو في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. فقد عادت المعارضة العربية من الخارج بعد ما استثمرت المجال السياسي والعام والفضاء الدولي لكي تطيح الأنظمة العربية الفاسدة. فالخارج أو الدولي صار يُقَرَّب أكثر المحلي أو الداخلي.

في الحالة العربية، كل الإشكاليات، وخصوصاً الأصالة والمعاصرة ومسألة الهوية، يجب أن تطرح في سياق العولة وعلى مستوى كوني حتى تأخذ القضايا العربية معناها الصحيح والسليم، بعدما تكون استوفت شرط النقاش العام ومرورها في المجال الدولي الذي صار يتوفر أكثر على الإعتبارات والمعايير الشرعية □

الحواشي

(١) علي حرب، حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٠. في توضيح معنى فتوحات العولمة، يقول المؤلف: "إن الإمكانات التي تطلقها العولمة الشاملة، بفتوحاتها الخارقة وتحولاتها الجارفة، تفتح حقا أفقا جديدة للوجود والحياة، ولكنها تشكل، في الوقت نفسه، تحديات ضخمة، فكرية وتقنية، اقتصادية ومجتمعية، سياسية وأمنية، تطرح أسئلتها المربكة على المعنيين بالشأن الفكري، بقدر ما تطرح أسئلتها المصيرية على الخصوصيات الثقافية" (ص ٩)، ويضيف في موضع آخر: "إن ثنائية الهوية والعولمة، قد غدت بؤرة السؤال ومدار السجال، سواء في الأوساط الفكرية أو في الدوائر السياسية، في العالم الغربي، كما في خارجه على ما هو حاصل في العالم العربي (...). بهذا المعنى فإن ثنائية الهوية والعولمة تتجاوز، بقدر ما تستبطن، المتعارضات التي كانت متداولة حتى الآن، كثنائية التراث والحداثة أو الأصالة والمعاصرة أو الخصوصية والعالمية. فلكل عصر قضاياها كما له فتوحاته واختراعاته" (ص ٩، ١٠).

(٢) للإلمام بفكرة التاريخ الشامل في زمن العولمة، يمكن العودة إلى مقال الأستاذ فيليب مينار، Philippe Minard, Globale, connectée ou transnationale : les échelles de l'histoire, revue Esprit, 2013/12.

(٣) ونقصد بطبيعة الحال الفلاسفة الذي طرحوا نظرية "العقد الإجتماعي" في المجال السياسي في القرن الثامن عشر، أو ما يعرف بفلاسفة التنوير السياسي، جون جاك روسو، توماس هوبز وجان لوك، وقد طرحوا نظريتهم في الحكم وإدارة السلطة في الوقت الذي كان المجتمع لا يتوفر على المجال السياسي ولا على المجال العام إلا في إرهاباته الأولى. فالعقد الذي يبرم بين الحاكمين والمحكومين هو عقد اجتماعي، أما نحن اليوم، وفي الزمن المعاصر حيث الدول والمؤسسات العامة والدولية هي العناصر والأعضاء الفاعلة في المجتمع والعالم، فالعقد الذي يبرم بين الحكام أو مدبري الشأن العام هو عقد سياسي بإمتياز، وقوة هذا العقد السياسي أو نظام الحكم هو الذي يمنح الشخص المحكوم صفة المواطن، والشخص الحاكم الشخصية الاعتبارية التي لا تقبل التصرف في صلاحياتها إلا بإرادة المواطنين، وتعد الديمقراطية أقوى وأحسن آلية لتصحيح نظام الحكم وطريقته في الحكم.

(٤) وغني البيان، وفي هذا المقام، ذكر الإعتبارات والأسباب التي جعلت مجموعة البلدان العربية تتأخر وتتخلف عن احتلال المكانة اللائقة في السياسة الدولية:

- عدم تحقيق الحد الواجب للدخول إلى المنظمات الدولية حكومية وغير حكومية، منه على سبيل المثال المنظمة العالمية للتجارة، والاكتفاء بالعضوية السلبية غير الفاعلة في بعضها الآخر.
- غياب شبه تام لممثلي الدول العربية في العمل الدبلوماسي والسياسي الدولي لتسوية الخلافات والمنازعات التي تنشب في غير مكان من العالم. لا بل الذي ساد منذ عقود من الزمن العربي الفاسد أن العرب هم مادة الخلافات والحروب والبؤر المتوترة في العالم التي تستدعي تدخل السياسة الدولية.
- غياب الفعل العربي المشترك والإرادة السياسية في مجال التكامل التنموي العربي العام، وإلى اليوم لم يحقق العرب صيغة دائمة قائمة على العلاقات البنينة والاعتماد المتبادل.
- وبدلا من ذلك، يُقدّم المشهد العربي على صعيد السياسة الدولية حالة من الحروب والصراعات والنزعات فضلا عن الأزمات والمحن سواء في ما بينهم، أو مع غيرهم، ناهيك بالفتن والانقسامات المحلية داخل الدولة نفسها.

(٥) حول الثورات العربية الراهنة كاستقلال ثاني، يمكن العودة إلى: نورالدين ثنيو، الديمقراطية كفاعل

في الحياة العربية "المستقلة" الراهنة، مجلة شؤون الأوساط، بيروت، عدد ١٤٠، خريف ٢٠١١، ص ١٤١ - ١٥٧.

(٦) يقول محمد عابد الجابري في بداية مشروعه لنقد العقل العربي: "إن نقد العقل جزء أساسي وأولي من كل مشروع للنهضة. ولكن نهضتنا العربية الحديثة جرت فيها الأمور على غير هذا المجرى، ولعل ذلك من أهم عوامل تعثرها المستمر إلى الآن. وهل يمكن بناء نهضة بعقل غير ناهض، عقل لم يقم بمراجعة شاملة لألياته ومفاهيمه وتصوراتهِ ورؤاه". محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ج١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ٥.

(٧) أي مجموعة الدول التي يطلق عليها الدول الصاعدة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين. وهناك دول أخرى تتطلع وتسعى إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة، وقد بلغت مراتب متقدمة مثل دول شرق آسيا وتركيا وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية ..

(٨) انظر دارستنا، نورالدين ثنيو، الدولة الجزائرية، المشروع العصي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع. ٢٤٢، نيسان/أبريل ١٩٩٩، ص ٢٢ - ٣٦.

(٩) لعلّ المثل الواضح والبيّن ما يجري اليوم في سوريا، حيث يطرح موضوعها على كبار العالم، لا بل كصراع بين روسيا وأمريكا بالوكالة عن النظام السوري والائتلاف المعارض. كل أوراق الملف السوري بيد الدول الكبرى تتصرف فيه بما يتماشى مع مصالحها أولاً ثم ما قد يتبقى من مصلحة السوريين.

(١٠) Amine Malouf, les identités meurtrières, Grasset, Paris, 1998.

(١١) في عمله الأخير التائهون *les désorientés*، يروي أمين معلوف قصة حياة مجموعة من الأصدقاء تقطعت بهم السبل بعد الحرب الأهلية اللبنانية، في سبعينات القرن الماضي. كل واحد راح إلى حاله، وسافر حيث استقر به المقام في البلدان الأجنبية، التي سرعان ما تصبح قريبة من الذات ويمكن العيش فيها ومعها. كما أن كلهم عاودهم الحنين إلى البيئة الأولى التي احتضنت طفولتهم وكبروا فيها. بعد مكوثهم في بلاد "برّة" أو الغربة كما كان يشاع تبين أنها لم تكون بلاداً غريبة بل ملاذاً من حرب جنونية أتت على ما هو أصيل وقائم بوحي من الهويات الطائفية التي لم تستوعبها الدولة الحديثة في إطار من العيش معاً ومن إدارة التنوع والإختلاف، تبين في نهاية المطاف أن الهوية ما زالت تحتاج إلى إتمام ليس بالعودة إلى الماضي والطائفي بل بالحياة في المدينة وفي الدولة ومع العالم. فالحرب الأهلية اللبنانية كما عاشها أصدقاء "أدم" بطل الرواية والقريب من ملامح المؤلف نفسه، كانت عبثية بكل معاني الكلمة وليس بمعنى ما فقط، لأنها دمّرت المادي والمعنوي أيضاً، وما فقدوه في هذه الحرب ربّما وجدوه إلى حد ما، في بلدان أوروبية وأميركية أنقذتهم من الضياع والتيه. وهكذا، وفي الزمن الفائت، صارت الهوية لا تقوم على ما هو أصلي، بل على ما هو أصيل، والفرق واضح وبيّن بطبيعة الحال، الهوية الأصيلة هي سعي متواصل إلى إنجازها كما يريد صاحبها وليست كما استقرت عند عشيرته أو قبيلته أو الطائفة التي ينتمي إليها، ولا حتى البلد الذي يحمل جنسيته على ما نشاهد في البلدان العربية التي حوّكت الهويات إلى هويات قاتلة أو متقاتلة.

(١٢) لمزيد من التعرف على موضوع الهوية في سياق التعددية الثقافية والحوار والعيش معاً، يمكن العودة إلى بحثنا، نورالدين ثنيو، العولة، الحوار والتعددية الثقافية، مجلة فكر ونقد، الرباط، ع. ٧٨، نيسان/أبريل، ٢٠٠٦.

(١٣) C. Levy- Strauss, anthropologie structurale, Plon, Paris, 1958, p.391.

(١٤) Arjun Appadurai, condition de l'homme global, Payot, Paris, 2013, p.358.

وتوكيدا لما جاء في فقرة الباحث أباد وري، نقول إن الإنسان المعاصر تتاح له اليوم أكثر من فرصة ومناسبة لكي ينتمي إلى أكثر من دائرة مهنية، ثقافية، رياضية علمية... وفي أكثر من بلد أيضاً.

ولعلّ مثال الرياضة يفصح عن تنوع الإلتناء والحراك بشكل واضح وبيّن، فقد يتاح للاعب أن ينتمي إلى فريقه المحلي، فضلا عن فريقه الدولي، ويمكن أن ينتقل إلى فريق آخر خارج الوطن ويلعب ضد فريقه أيضا، وفي حياته الرياضية يتردد على أكثر من فريق، الأمر نفسه يصدق على المديرين الذي يمكن للواحد منهم أن يلعب ضد فريق بلده ويتنصر عليه، كل ذلك يجري في عالم من الحراك الانسيابي يطاول البضائع والسلع كما يطاول البشر. وتوávلا مع فكرة أباد وري، نقول إن العامل الثقافي صار عاملا فاعلا في إضفاء القيمة والإعتبار على الأشياء كما على النجوم والمشهورين والعلماء والفنّانين والفاعلين في دنيا الناس والأشياء حيث يمكنهم التنقل في سياق من الحراك الوطني والدولي. وهذا الوضع بالذات هو الذي فرض إشكالية العالمي والوطني أو المحلي، أي النزعة الوطنية في مقابل النزعة العالمية، لينتهي الموضوع إلى نفي وجود تقابل ومواجهة، بل إلى تكامل وتواصل، أي وجود مستويات يجب أن يدركها ويصلها الإنسان المعاصر، والتي وجد حلّها المفكر السياسي الفرنسي بيرتراند بادى Bertrand Badie في صيغة "العالمي - المحلي" أي Glocale.

(١٥) حول موضوع الصلة الشللية والزبائنية، يمكن العودة إلى الكتاب الأخير للباحث الجزائري، محمد الهشماوي، Mohammed Hachemaoui, clientélisme et patronage dans l'Algérie, contemporaine, Karthala, Paris, 2014.